السنة النالئة

الدد ۲۴

will mild

و ۱۹۴۲ فوز ۱۹۴۲

عمان: الثلاثاء في ٩ ربيع الاول ١٣٥١

مذاكرات المجلس التشريعي

. مخضر الجلسة الثانية للدورة فوق العادة الرابعة للمجاس التشريعي الاردني الثالي

- £ £ Y -- £ £ |

الرئيس – مواضع الجلسة الآتية : مايرد من اللجنة المالية ·

(فقرر المجلس ان تكون الجلسة يوم الثلاثاء ، الساعة العاشرة) ·

سكرتير المجاس النشريعي

ورفعت الجلسة

تصحيح خطأ مطبعي في العدد ٨٩ من ملحق الجريدة الرسمية صواب خطأ عحف فالمالية 12 244 ا حيث ان تلك الحالة الأ أن تلك الحالة XX 244 245

عل هذه المادة

(قبلت)

المادة الشالشة:

« عينها توضع اموال غير منقولة تأمينا لاسنانالدينالمسجلة او اسناد الدينالة سلسلة او اسناد الدين الموحد « عينها توضع اموال غير منقولة تأمينا لاسنانالدينالمسجلة او اسناد الدينالة من قيم تلك الاموال غير المنقولة الموضوعة تأمينا علم مقداد الدين » ...

حى السيح الله عند كانت هذه المادة والمفة من فقرتين ، غير اننا في اللجنة المسالية لم نر لزوماً لذلك ، السيح المسكري بك – لقد كانت هذه المادة والمقصودة . وجعلناها فقرة واحدة مع المحافظة على الاغراض المقصودة .

وجعست سر و مساب الموال عبر المنقولة فقد وردت اسباب ذاك في لائحة الاسباب الموجبة الما من حيث جعل الرسم عن قيمة الاموال غير المنقولة فقد وردت اسباب ذاك في لائحة الاسباب الموجبة وقد اطلعتم عليها ، ولا بد من انكم قنعتم بها ، لذلك أرجو الموافقة على هذه المادة ،

قبلت)

للادة الرابة :

« تقدر قيمة الاموال غير المنقواة من قبل مدير الاراضي او الشخص الذي ينيبه عنه لهذا الفرض . « تقدر قيمة الاموال غير المنقواة من قبل مدير الاراضي او الشخص الذي ينيبه عنه لهذا الفرض . شكري بابجه — ان المبدأ المقرر في هذه المادة قد قبله مجلسكم العالمي في قانون رسوم التسجيل ، ولذلك . « الموافقة على هذه المادة . « الموافقة على هذه المادة .

"ارجو الموافعة على حدة الماده على المدير الاراضى قد اشتغل في مساحات الاراضي وتقدير اثمانها ٤ غير اننا لانعلم عادل بك - كلنا نعلم ان مدير الاراضى قد اشتغل في مساحات الاراضي وتقدير اثمانها ٤ غير الذلك ارى ان الله قد اصبح مهندساً عبكه ان يقدر قيم الانشاآت والتأسيسات التي قد تحدثها الشركات الذلك ارى ان المامة تقدير قيم الأموالي غير المنقولة بمدير الاراضي ٤ اد بالشخص الذي يذيبه عنه ٤ غير مو من المعاين المناف المندس والحبير المحلي من الاهاين وافتر ان يستم المهندس والحبير المحلي من الاهاين وافتر ان يستمون المنابسية إن يكون معها مدير الاراضي ايضاً ٤ وان يضاف الى نفس المادة :

موردا روي من بعبه به يسمون مه مدير المناولة بالنسبة الى كشوف الانشاآت) ، لا الى تقدير مجرد (ان هذه اللجنة القدر الدان الاموال غير المناولة بالنسبة الى كشوف الانشاآت) ، لا الى تقدير مجرد خال عن الامبهاب المثبوتية المقنعة ، وان يدرج في النقرير الذي ينظم من قبل هذه اللجنة نشائج الكشوف التي خال عن الامبهاب المثبوتية المقنعة ، وان يدرج في النقرير الذي ينظم من قبل هذه اللجنة المتعدر على هذا الاماس الطلعت عليها ، وإن يبني التقدير على هذا الاماس

اطلعت عديها عواق يبنى التعدير على عدا المستخدة - التي افغر حال المنها - ان تبني تقريرها على كشوف شكري بالخيا - يرى عادل باك انه يجب على اللجنة - التي افغر حال المهة عيكن مدير الاراضي ان يقوم الانشأآت ع في أوا كان الاس كذلك ع فلا معنى لتأليف لجنة ع لان هذه المهة عيكن مدير الاراضي في ان يقدر بها ع هذا من جهة ع ومن جهة اخرى: يمكن ان نقول ان اعطاء الحق في هذه المارة هند اللاوم يمكنه ان تقدر حتى الاموال غير المنقولة ع ليس همناه اننا نريد ان نجمله مهندساً ع ولكن معناه عاده انه عند اللاوم يمكنه ان يوجع الى آراء الخوراء والمهندسين إذا لم تتيسر لديه المعلومات الكافية التقدير المناسبة المناسبة التهدير المناسبة المناسبة التهدير المناسبة المناسب

الجلسةالثانية

للدورة فوق العادة الرابعة للمجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة الثانية للدورة فوق العادة الرابعة للمجلس النشريعي الاردني الثاني في الساعة العاشرة من من يوم الشلائاء المصادف ١٠ صفر لسنة ١٣٥١ و ١٤ حزيران لسنة ١٩٣٢ برئاسة فخامة رئيس الوزراء وحضور آكثرية قانونية والمتغيبون عن الحضور : حديثه باشا الخريشه، حمد باشا بن جازي ، سعيد بك المفتى ماحد باشا العدوان .

الرئيس - افتتح الجلسة ، فليقرأ الضبط .

(فقرئ)

شكري بك — اجتمعت اللجنة المالية بتار يخ ١١ – ٣ – ١٩٣٢ و بعد ان درست مشروع (قانون اسناذُ الدين الـتي تصدرها الشركاتِ النجارية لسنة ١٩٣٧) قررت قبوله بالشكل الآتي :

(قانون رسوم اسناد الدين التي تصدرها الشركات التجارية لسنة ١٩٢٢) المادة الاولى:

« يسمى هذا القانون (قانون رسوم اسناد الدين الـتي تصدرها الشركات التجارية لسنة ١٩٢٣) ويعمل يه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية » .

شكري بك – ان هذه المادة بقيت على حالها كما وردت في نص المشروع ، وهي موافقة على ماظهر ^{لنا} في اللجنة المالية ·

(قبلت)

المادة الثانية :

«أ – يقصد من (سند الدين المسجل) ذلك السند الذي يثبت ديناً على شركة تجادبة دون ان يكون قابلاً للنحويل الا في دفاتر تلك الشركة ·

ب – يقصد من (اسناد الدين المتسلسلة) تلك الاسناد التي نثبت دينًا على شركة تجارية وتكون قابلة داه أ. بالتسلم

ج- يقصدمن (اسنادالدين الموحد) تلك الوثائق التي تخول حاملها مبلغاً معيناهو جزو من دين موحد المسناد شكري بك - ان التعديل الذي ادخلناه في اللجنة المالية الى صيغة هذه المادة كان بقصد تعريف اسناد الدين الني تصدرها الشركات التجارية تعريفاً دقيقاً من ناحية ، ومفهوماً من ناحية اخرى ، واظن (اننا توصل المنحقيق هذا المترض، واصبحت فقرات هذه المادة واضحة ، مبينة في مداولاتها، لذلك لاارى مانها من التصديق

لذلك او يد ماقلته سابقًا ، وارى ان الاستاذ عادل بكقد بين وجهة نظره بيانًا واضعًا ، وكذلك عطونة النائب العام فقد اوضح رأيه ايضاحاً بيناً ، واصبح الموضوع ناضجاً · لذلك ارجو احالة هذه المادة على الرأي · الرئيس -- اضع اصل المادة التي نحن بصددها على الرأي

(قبلت بالا كثرية)

المادة الخامسة:

« يعدل البندان التاسع والعاشر من جدول قانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٢٢ كما بلي : الحد الادنى للرسم؛

0 . . نصف في المائة من مقدار الدين ((0..

١٠ تعويل التأرين نصف في المائة من مقدار الدين الحول

(قبلت) •

الرئيس - اضع مجموع القانون على الرأي .

عادل بك — لم تسنح لى الفرصة ان احضر في بدُّ البحث في هذا القانون لأ دلي بملحوظاتي حوله لذلك. ارى من واجبي ان ابين ثلاث الملحوظات الآن قبل البدم في قبول مجموع القانون فأنول :

اعتقد ان كلنا قد علمنـــا ماهي الغاية من تقديم هذا القانون بهذه الصورة المستعجلة واحداث دورة فوق العادة من اجله

ا في سوف لاا كون متطرفًا ، ولا اقول بأنه يجب ان نقاوم كافة المشاريع الاجنبية ، بل اثنا ننتظر نأمين الفوائد لمصلحة البلاد والخزينة ، فما كان من تلك المشاريع مفيدًا لهذه البلاد، وموَّمنًا لصالح الاهابين جدير يان تساعد من قبل الحكومة والمجلس ، اما المشاريع الضارة كل الضررفي هذه البلاد ، والتي مزغاياتها الاساسية | القضاء على العرب والعروبة ليس في فلسطين وشرق الاردن فحسب بل في كافة البلاد العربية – فالي ارى ا ليس من الكرامة ومن العزة القومية في شيُّ ان نساعدها على هدم بناء القضية العربية في كافة البلاد العربية - | ان مشروع هذا القانون لم يوضع الا من اجل مساعدة مشروع روتبرغ هذا من جهة ٤ ومنجهة ثانية فأننائريد ان نرى الحكومة تتقدم الينا بمشاد يع من شأنها تخفيف الضرائب والرسوم عن عاتقالاهلين، وايس عن شركات تضارة في هذه البلاد ، وليس من الصواب ابداً ان تقدم البنا مشاريع مثل هذه ، وان تسمل بواسطتها القضام

حلى بلادنا

ماذا يضير مشروع روتمبرغ ان يدفع للخزينة مبلغاً من المال مهما كان كبيراً طالمها وانه يستفيد فوائد

خطيعة من البلاد و يستفيد من مياه عائدة لهذه البلاد وهو لايفيدها بشي قظ 9 ولم تفكر حكومة مثل حكومتنا ، وارداتها قلبلة ، واهاليها فقيرة بالتخفيث عن عاتن شركة رأسمالت

اذكر مجلسكم العالي ايضاً بان هذا المبدأ قد قبل في قانون رسوم التسجيل ، وليس من الموافق ان تلعدد. الميادئ في القوانين التي يصدرها مجلسكم الموقر ، ومن اجل هذه البيانات ارجو اقرار هذه المادة ·

عوده بك — اربد ان اقول كما اعتاد ان بقول احد زملائنا سعيد بك المفتي ، المسئلة بسيطة جداً ، لان. ققدير قيم الاموال غير المنقولة في هذا الموضوع ، هو ليس لأجل الاستملاك ، ولاجل البيع ، بل هو عبـــارة عن تقدير قيمة الرسم الذي يجب استيفاؤه عند وضع هكذا اموال لتأمين الدين ، والرسم لايتجاوز بالماية خمسة

ارى ان تقدير الاموال غير المنقولة من قبل شخص واحد اختضاصي اسهل بـكثير على اصحابالمعاملات. من احالتهم على الخبراء واعطاء كشفيات متعددة ، لاسيا وان مدير الاراضي -- كما ذكر حضرة الاستاذ عادل. مِك -- هو اختصاصي بالمساحة والتثمين اللذان هما ليسا محصوران بالاراضي فقط ، بل يتنــــاولان المسقفـــات. والمقارات بصورة عامة ، وهـكذا شخص اختصاصي بمـكنه ان يـكون خبيراً بالتقدير ولذلك ارجوابقا مهذه المادة على حالما ووضعها على الرأي .

عادل بك -- جوابًا على ماتفضل به حضرة مدير الخزينة أقول :

ان قبول المبدأ في قانون رسوم التسجيل الذي جمل مدير الاراضي مرجماً لتقدير قبم الاموال غير المنقولة: عند الاختلاف لايجملنا مضطرون ابداً لاقرار هذا المبدأ في هذا الفانون ، لان الاختلاف بين القانونيز ظاهم، وهذا المنتظر ان يكون التقدير على عقارات ومومسات صناعية فقط اوليس على اراض زراعية او اكواخ: موجودة فيها ، ولذلك لا يجوزترك الأمركله لمدير الاراضي ، وعدا عن ذلك : اذا نظرنا لمصلحة الشركات ومضلحة الحزينة ممناً ، يجب ان نجعل هذا الامر بيدلجنة فنية تدرس الموضوع من كافة نواحيه ، وتعين القيم

وجواباً على ماتفضل به حضرة عوده بك اقول:

ان هذا المشروع لم يوضع لشركات بسيطة ، بل وضع لشركات رأسمالمــا عشرات الملايين ، ومثل هذه الشركات لاثناثر من مصاريف كشف وغير ذلك من الامور المفيدة لمالية البلاد ، والفائدة التي تتوخاها من. هذه الشركات هي ان تصرف مبالغ تستفيد منهـــا الاهلين والحــكومة من مختلف الطرق ، ثم ان جعل ^{مدير} الاراضي مرجعًا لتعيين القيم قد يكون مخالفًا للقواعد الحقوقية الاساسية ، لانه من جهة هو الذي يستوفي الرسم، ومن جهة اخرى هو الحسك في تعين القيمة

للبلك ارى من الضروري تعديل هذه المادة ، واناطة الامر بلجنة خاصة لقدر قيم ثلك الاموال

عيكري بك – لااوافق حضرة الاستاذ عادل بك على قوله : انه بوجد اختلاف بين هذا القانون و بين . قانون وبيوم التدجيل ، ولا اوافقه ايضاً على أن قانون رسوم التسجيل أغها هد خاص بتقدير قيم الاراضى والا كرام ، أن هو بتناول تقدير قيم العقارات على انواعها · الزسوم التي نستوفيها نحن ·

برسوم سي سريا . ثم قال ان المبلغ قد يكون جسيا جداً فلا نعلم ما هو المبلغ ، ولا ندري ما هي المعاملة ، وعلى كل احتمال أقول ، انه مهما كان المبلغ جسيما ، وطالما ان الرسم هو عبارة عن نصف في المئة ، فلا يكون الرسم عن ذلك المبلغ عظيما · لذلك اكرر استرحامي من المحلس الموقر ان يقرر رفض هذا القانون

شكري بك — احب ان اقول كلة صغيرة ، وهي اننا بحثنا من ناحية في الموضوع وتركنا ناحية اخرى وهي انه كما قد يكون الدين مؤمناً عليه باموال وهي انه كما قد يكون الدين مؤمناً عليه باموال غير منقولة موجودة في شرقي الاردن وحينئذ لا بد من ان تكون قيمة الاموال غير المنقولة اكثر من مقدار الدين ، وفي هذا من الفائدة ما لا ينكر لصالح الخزينة ، هذا ما اريد إن الفت النظر اليه ايضاً ا

توفيق بك - بحضرة الاستاذ عادل بك ظرق الموضوع من ناحة واحدة ، وتكلم بما أملته عليه العاطفة النبيلة التي شكر عليها الان، دون ان يفكر في النواحي الاخرى، التي يجب ان يفكر فيهما مجلس له حق النبيلة التي شكر عليها الان، دون ان يفكر في النواحي الاخرى، التي يجب ان يفكر فيهما مجلس له حق النبيلة مع والمت في القوانين.

ان رفض هذا القانون ، لا يو دي لزوال مشروع روتمبرغ ، فالمشروع موجود، سوا اقبل هذا القانون ام لم يقبل ، وكذلك لا يزول مشروع البحر الميت برفضه ، وطالما ان الغاية التي يتوخاها الاستاذ عادل بك، سوف لا تو من برفض هذا القانون ، وجب علينا ان نفكر فيه من نواح الحرى كما ذكرت

تفضل عطوفة مدير الخزينة وذكر الاستاذ عادل بك بان قبول المبدأ الذي مال الى قبوله مخسالف للحق والمنطق ، وقوانيننا تنشر ويراها العالم المتمدن

فهل من الحكمة ان نتقصد رفض المبادي المنطقية في وضعها لمجرد اظهار رغبة الكراهبة للشاريع الاجنبية التي تستفيد من هذه القوانين كما يستفيد منها غيرها ع

الله وهل من الحق ان نو دي الشركات جميعها اجبية كانت ام وظنية ، صهبونية او غير صهبونية ، رسوماً عن الملائث وهل من الحق ان نو دي هذه الرسوم عن مبالغ لايمكن الملائث واراض غير موجودة في شرقي الاردن ? وهل من الحق والمنطق ان نو دي هذه الرسوم عن مبالغ لايمكن ان تجري من اجلها اية معاملة في شرقي الاردن ?

فلو فرضنا أن شركة استدانت مليون جنيه، ووضعت على سبيل التأمين لقاء هذا الدين املاكا موجودة في شرقه الاودن وفي فلسطين أو أية بلاد أخرى، فهل يمكن لدائرة الاراضى أن تضع في المزايدة – عند عدم تسديد الدين – شيئاً من الاملاك الموجودة خارج حدود الامارة ليحق لها أخذ الرسم عنها ، أو ليست تقتصر على يبع الدين – شيئاً من الاملاك الموجودة خارج حدود الامارة ليحق لها أخذ الرسم عنها ، أو ليست تقتصر على يبع مافي البلاد من أملاك مختصة بالشركة سواء أكانت أغانها كافية لسداد جميع الدين أم غير كافية ولماذا لالكتفي بأخذ الرسم عن قيم تلك الاملاك وهي لم تجر معاملة الاطيها ?

بحد برسم عن ميم ببت الدماريد وي م جر مسمه بيات المعاورة ثم انني من جهة اخرى كخبير في هذه الامور ، اصرخ للاستاذ تنادل بك انه لايوجد بين البلاد المجاورة ثم انني من جهة اخرى كخبير في هذه الامور ، اصرخ للاستاذ تنادل بك انه لايوجد بين البلاد المساينة اللا حكومة شرق الاردن التي ليس لديها مثل هذا القانون حتى الهوم ، اذ يوجد مثله بل اخف منه في فلسطينة اللا حكومة شرق الاردن التي ليس لديها مثل هذا القانون حتى الهوم ، اذ يوجد مثله بل اخف منه في فلسطينة الله حكومة شرق الاردن التي ليس لديها مثل هذا القانون حتى الهوم ، اذ

جسيم وعظيم جداً ، ولم لاتفكر دقيقة واحدة في التخفيف عن عانق المكلف الاردني الفقير من الضرائب ? اني ارى ان قبول هذا المشروع هو هدم للعرب والعرو بة ولهذه البلاد ، ولا يسعنى الاان ارجو منزملائي الكرام في هذا المجلس رفض هذا القانون رفضاً باتاً .

حسين باشا الطراونه — غنى عن الايضاح بأن خزينة البلاد في حاجة ماسة الى المجاد واردات تخفيفاً عن عاتق المسكلف الاردني ، الذي إصبح عجزه مملوساً ولما كانت الشركات التجارية صاحبة الامتيازات في البلاد ولها رو وس اموال كبيرة وتستفيد منها فوائد عظيمة دون ان يكون لنا منها اقل فائدة ف لا بأس من ان تستوفي منها الحزينة رسوم معاملات التي تسجل لقاء تأمين المبالغ التي تستدينها لتنظيم معاملاتها التجارية القابلة للتداول فاسدينا الرسوم منها بحسب قوانين البلاد لا يضر في مرابحها وفوائدها الغزيرة ، لذلك اثني على اقتراح الزميل عادل بك في رد هذا القانون ، والدوام على اخذ الرسم حسب القانون الجاري عملا في تزييد واردات الحزينة وادل بك في رد هذا القانون ، والدوام على اخذ الرسم حسب القانون الجاري عملا في تزييد واردات الحزينة و

شكري بك - حسن جداً من الاستاذ عادل بك ان يرينا هذه العاطفة الطبية الملتهبة ، وأنا لنشكره جد الشكر عليها ، ولكنني الفت نظره الى ان شركة روتمبرغ ليست في الشركة الوحيدة في هذه البلاد ، فعندنا شركة النفط وشركة البحر المبت وقد تحدث شركات اخرى ، هذا من جهة ومن جهة اخرى الفت نظر الاستاذ ، وهو الحقوقي البارع ، إلى انه ليس من الحق في شي أن يكون التأمين موجوداً في عدة بلادويكون الدين مقداراً جسياً ثم تتصدى الحكومة لاستيفاء الرسم عن مقدار الدين ، ان هذا ليس من الحق في شي مولا احب ان تفهدوا أني اريد ان ادافع بقصد مساعدة ابة شركة في العالم ، وانما اريد ان ادل على حق ومنطق ، واخيراً اكتفي بما ذكرت واترك لمجلسكم العالمي ان يقرر ما يراه موافقاً للمصلحة .

عادل بك — لا يوجد في هذه البلاد في الوقت الحاضر سوى ثلاث شركات ، شركة روت برغ ، وشركة البحد الميت اللتان ها بمثابة حجر الزاوية للبناء الصهبوني في البلاد ، والثالثة هي شركة النفط ، ولا يوجد اي مشروع من هذه المشار بع قد عقد قرضاً ، او نشبث باجراء معاملة التأمين الا شركة روت برغ الصهبونية ، ورغم انه بمكن ان نتعدد الشركات في المستقبل ، فإن التصديق على هذا القانون سوف لا يفيد سوى مشروع روت برغ الصهيج في وزيكون عملنا قانونا خاصاً لمشروع خاص .

اما البحث عن العدالة الذي طرقه مدير الحزينة ، فاني لا ارى له مبرراً ، لان هذا المشروع أعني مشروع و وقير عادل ، ولم يوجد الا لاستجلاب الالوف من الصهبونيين لهذه البلاد وفير عادل ، ولم يوجد الا لاستجلاب الالوف من الصهبونيين لهذه البلاد العربية ، فاذا كان اصل المشروع غير عادل ، فلا يجوز لنا ان نفكر في العدالة من حيث الفرع ، سيا ونحن لا نطلب الا ان تدفع شركة رونمبرغ الرسوم كما يدفعها كل اردنى .

قال حضرة الزميل ان التأمين يكون لقاء الملاك في بلاد متعددة والقرض يكون حسيا وليس من العدل.

ان يؤخذ عن نفس المبلغ رسما في كل بلد وجد الشركة فيها الملاك • فهل حققنا عما اذا كانت البلاد الاخرى.

قسيدي مثل هذه المساعدات للشركات وهل بحثنا عن مقدار الرسوم التي تستوفيها 2 كلاء لم فتقق ولم نبعث الي معيقن بان الرسوم التي تستوفيها عملات هي أعلى بكثير من

منذ سنوات وكذلك في البلاد الاخرى وقد قضت الضرورة بعد وجود الشركات وبعد حصول القناعة وأنها ستتكاثر وتزداد بان يوضع قانون خاص لمعاملات الشركات التي لا تشابه معاملات الافراد

قارجو من المجلس العالي ومن حضرة الاستاذ عادل بك الرجوع للروية وترك العاطفة جانبًا والبعث. في الموضوع من حيث المنطق ومقتضيات المصلحة ·

عوده بك — لا شك ان ما ابداه الاستاذ عادل بك من جهة الصهبونية موجب الشكر ٤ وازيد شكري عوده بك — لا شك ان ما ابداه الاستاذ عادل بك من جهة الصهبونية موجب الشكر ٤ وازيد شكري كلا أزداد في نفانيه بالطلب من الحكومة والمحلس العالي لاتخاذ الاحتياطات اللازمة لدفع هذا الخطر المحدة ولكن الذي اراه في هذا المشروع ليس ما ينتج عنه من خطر الصهبونية بل ان المشروع بتعلق بتأمين ديون الشركات التي اسست وستوسس في هذه البلاد وقد ذكر بعض الزملاء انه لا بوجد في هذه البلاد الا ثلاث شركات ٤ ويعنوا بذلك الشركات الاجبية واما اليوم ولله الحمد عندنا شركة الدخان الوطنية التي احد اعضاء معلس ادارتها حضرة الاستاذ عادل بك وامامنا شركة اخرى زراعية كبيرة — وهي أنتي نشر عنها احد ابناء عائلة الحود في لواء اربد — وعلى هذه الصورة كل منا يعلم اننا في احتياج الى روئوس اموال لتأسيس هكذا مشركات ومن اين لنا ان نأتي بتلك الروئوس الاموال الكبيرة ? الا ان نستدبنها من المصارف الكبرى الموحدة المصارف لا يمكن ان تمدنا باموالها ما لم نضع لديها تأمينات عقارية

فلو فرضنا ان شركة الدخان الوطنية التي تأسست حديثًا في عمان احتاجت بضعة الوف من الليرات لاجل تتوسيع نطاقها واستدانته من المصرف العثماني مثلا وقدمت لقاء ذلك ما لديها من الاملاك في شرق الاردن وكانت لا تكني واضطرت لوضع تأمينات اخرى املاكا لاصحاب الشركة الموجودة في سوديا فهل من مصلحة الشركة ان تدفع للحكومة رسم التأمين عن الاملاك الموجودة لها في سوديا ?

ان هذا المشروع ليس هو مشروع خاص الى شركة اجنبية بل ان هذا المشروع وضع لكافة الشركات. المؤسسة والتي ستومس في شرق الاردن بل انه مشروع معقول ومقول ومن مصلحة البلاد الوافقة عليه.

عادل بك - قلت ولا زلت اقول ان وضع هذا المشروع كان من اجل شركة روتهرغ وقد بأتي زمان يعد حين طويل ينفذ بحق شركات اخرى وانا لست من القائلين بان رفض القانون سوف يقضى على مشروع ووته برغ ولكني قلت ولا زلت اقول بان غاية الحكومة والمجلس بنبغي ان تكون مصروفة لتسأمين واردات وأثدة من اجل التخفيف عن عانق المكلف الاردبي وهذه بالطبع غاية نبيلة وعادلة .

والده من اجن المستفيد من مشروع روته رغ عن طرق اخذ الرسوم كما يدفعها المكلف الاردني فلا فاذا ما طلبت ان نستفيد من مشروع ولا اعتقد – بالنسبة لهذه الحالة وبالنسبة لاحتياج حكومتنا في رمين في خطتنا خطة غير معقولة اوغير عادلة و الما احداً يمكنه ان يرى في خطتنا خطة غير معقولة اوغير عادلة

الفضل عوده بك وقال أن الشركات الوظنية قد كانت موضع نظر واضع القانون ، وانه ربما استفادت من هذه المنافقة عند كانت موضع نظر واضع القانون ، وانه ربما استفادت من هذه البلاد فاني استفرب جداً كيف جال في خاطر عوده بك

مثل هذه الخاطرة ، لان هذا القانون قد وضع لشركات لها املاك في بلاد مختلفة ، والشركات الوطنية من اين ان يكون لها املاك في بلاد اجنبية لتستقرض مثل هذه الاستقراضات?ومهما كانت الاسباب التي بينها حضرات الزملاء ارى ان قبول هذا القانون ضار بمصلحة البلاد .

الرسر الرصاف جول المسحيح ان الحكومات بيجب ان تأخذ من الشركات الاجنبية كل ما يمكن ان تنساله توفيق بك – من الصحيح ان الحكومات بيجب ان تأخذ من الشركات الاجنبية كل ما يمكن ان تنساله من رسوم ٤ ولكن بيجب ان تراعي في ذلك – كما ذكرت قبلا – المنطق والحق والاصول الموضوعة في طرح الله الله الله والرسوم .

ان رسوم تسجيل الاراضي تومخذ من اجل خدمة معينة ، وهي من الرسوم المعتاد اخذها مقابل الحدمات ان رسوم تسجيل الاراضي تومخذ من اجل خدمة معينة ، وهي من المسجيل الاراضي في شرق الاردن وقد قلت قبل الان ، انه ليس من المعقول ان نطالب الشركات برسم عن الحدمات التي لا تجري في شرق الاردن وقد قلت قبل الان ، انه ليس من المحدمة التي تنالها في تسجيل املاكها في هذه البلاد تأميناً لقرضها العام ، وهي وايس طبها ان تدفع الا ما يقابل الحدمة التي تنالها في تسجيل املاكها في هذه البلاد تأميناً لقرضها العام ، وهي في الحقيقة لا توممن الاقسا منه .

انني بهذه المناسبة اذكر الاستاذ ايضاً بان الحكومة العثانية نفسها سارت على قاعدة تماثل هذه القاعدة في النبي بهذه المناسبة اذكر الاستاذ ايضاً بان الشركات والمشاريع التي تكون لها فروع في بلادها ، وفروع فرض ضريبة المتمتع ، اذ نصت في قانونها على ان الشركات والمشاريع التي تكون لها فروع في الملاد من مجموع الارباح ، وهي في بلاد اخرى ، لا تستوفي منها الضريبة الا بقدر ما يصيب الفرع الموجود في البلاد من مجموع الارباح ، وهي في بلاد اخرى ، لا تستوفي منها الضريبة الشركات بضريبة عن كل ارباحها ، ولم نفكر بان تأخذ منها كلمايكن لم تجد من المعقول ان تطالب امثال هذه الشركات بضريبة عن كل ارباحها ، ولم نفكر بان تأخذ منها كلمايكن ان تأخذه ، كل يرغب الاستاذ ، لان ذلك غير منطقي ، وغير معقول ، ويو وي لاستيفاء الضريبة مكررة في الد منازة من شرع ماحد .

بلاد مختلفه عن سي واحد اذا تركث العاطفة جانباً وجدنا ان الامر بسيط واكثر من بسيط عوان كل ما فيه ، وضع قانون لحالات خاصة لم تنص القوانين الموجودة عليهما ، واعتقد ان البحث استوفي ، وارجو من فخمامة الرئيس ان يضع جهوع مناسبة من من ن

العان على المسركات الوطنية ما يفيد الله سن لشركة خاصة معينة ، بل الله لكل الشركات الوطنية وغيرها ، ونظرًا لفقر حال البلاد التي لا بمكنها ان توعمف شركات فالشركات الاجنبية هي تنفع الحزياسة وغيرها ، ونظرًا لفقر حال البلاد التي لا بمكنها ان توعمف شركات فالشركات الاجنبية هي تنفع الحزياسة وتنشط الاهلين على العمل لذلك ارى من الموافق تصديق هذا القانون .

الرئيس – اضع جموع القانون الذي نمن بصدده على الرأي

(قبل بالأكثرية)

شكري بك – اجتمعت اللجنة المالية بتاريخ ١١ – ٩ – ١٩٣٢ وبعد درس المشروع القانولي الذي وضع منكري بك – اجتمعت اللجنة المالية بتاريخ ١١ – ٩ – ١٩٣٠ وبعد درس المشروع القانون الجارك والمكوس لسنة ١٩٢٧ وجدنه موافقاً فقررت قبوله بصيفته التي وزعت على اعظماء المحلس المشريعي والمحلس المشريعي و